



الهيئة العامة لسوق المال  
رئيس مجلس الإدارة

قرار رقم ٦٦ لسنة ٢٠٠٦

بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٣

بتحديد حالات سحب الأوراق المالية

من نظام الإيداع والقيود المركزي

رئيس الهيئة العامة لسوق المال

بعد الإطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ،  
وعلى القانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون الإيداع والقيود المركزي لأوراق المالية ولائحته  
التنفيذية،  
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ بإصدار قواعد قيد واستمرار قيد  
وشطب الأوراق المالية وتعديلاته.

قصر:

المادة الأولى

- يجوز سحب الأوراق المالية المودعة بنظام الإيداع والقيود المركزي في حالة توافر الشروط التالية:
- ألا تكون الشركة من شركات الاكتتاب العام أو الطرح العام.
  - أن يقل عدد المساهمين عن ١٠٠ مساهم.
  - صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية بنسبة موافقة لا تقل عن ٧٥% من عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع لسحب أسهمها من نظام الإيداع والقيود المركزي .
  - التزام الشركة المصدرة للأوراق المالية الراغبة في سحب أسهمها من نظام الإيداع والقيود المركزي – بعد الحصول على موافقة مبدئية من شركة مصر للمقاصة والإيداع المركزي – بتقديم ما يثبت تمام تسليم مساهميتها أوراقا مالية مادية وإمساك السجلات القانونية اللازمة لذلك.





الهيئة العامة لسوق المال  
رئيس مجلس الإدارة

### المادة الثانية

تلتزم شركة مصر للمقاصة والإيداع المركزي بتسليم الشركة المصدرة للأوراق المالية كافة البيانات المتعلقة بالأسهم والحقوق والالتزامات المرتبطة بها، مع موافاة الهيئة بكافة طلبات السحب أو الشطب التي تقدم إليها شهريا وذلك لمراقبة مدى توافر حالات وضوابط السحب أو الشطب.

### المادة الثالثة

يسرى هذا القرار على الأوراق المالية الخاضعة لنظام الإيداع والقيود المركزي والمقيدة وفقا لهذا النظام.

### المادة الرابعة

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه اعتبارا من تاريخ صدوره.

د. هانى صلاح سرى الدين  
رئيس مجلس إدارة الهيئة

